

أثر سياسات جذب الاستثمار الأجنبي على التوازن
الاقتصادي المحلي في المملكة العربية السعودية:
قراءة نقدية لورقة بحثية منشورة

صيتة السبيعي



1 المقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المملكة العربية السعودية، برزت قضية الاستثمار الأجنبي كأحد أعمدة التحول الوطني في إطار رؤية السعودية 2030. فقد تبنت الحكومة السعودية سياسات مكثفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، من خلال تسهيلات قانونية وضريبية، وتعديل بيئة الأعمال.

ورغم ما تحمله هذه السياسات من وعود بالنمو والتنويع الاقتصادي، إلا أن هناك تساؤلات جوهرية حول انعكاسات هذه الاستثمارات على التوازن الاقتصادي المحلي، من حيث حماية الصناعات الوطنية، والعمالة، واستدامة الموارد.

من هذا المنطلق، أقدم في هذا البحث قراءة نقدية لورقة بحثية منشورة بعنوان:
"الاستثمار الأجنبي في السعودية وأثره على الاقتصاد المحلي: دراسة تطبيقية للفترة 2016-2021"
(ورقة منشورة في مجلة الاقتصاد والتنمية - عدد 55 - 2023)

٢- مشكلة الدراسة في الورقة

تناولت الورقة إشكالية مفادها أن “الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي قد تؤثر سلباً على نمو الشركات المحلية وتزيد من الاعتماد على رأس المال الأجنبي”.
وقد صاغها الباحث بصيغة استفهامية تحليلية.
تحليلي النقدي: 🔍

رغم أن المشكلة واضحة ومباشرة، إلا أنها ضيقة التركيز؛ فقد ركزت على الأثر السلبي فقط دون استحضار احتمال الأثر الإيجابي، مما يعكس تحيزاً مبدئياً.
كان من الأفضل أن تُصاغ المشكلة بشكل متوازن مثل:

“ما مدى تأثير سياسات جذب الاستثمار الأجنبي على عناصر التوازن الاقتصادي المحلي؟ إيجاباً وسلباً؟”

3. أهداف الدراسة:

سعت الورقة إلى:

- قياس أثر الاستثمار الأجنبي على الشركات المحلية.
- تحليل العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية ونمو الناتج المحلي غير النفطي.
- استعراض التحديات التي تواجه حماية الاقتصاد الوطني.

رأيي الأكاديمي: 

الأهداف واضحة وقابلة للقياس، لكنها تغفل بُعداً مهماً وهو: كيف تنعكس هذه السياسات على القوى العاملة الوطنية؟ كما أن الأهداف لم تتضمن أي منظور استراتيجي بعيد المدى، مما أضعف رؤية الدراسة

4. المنهجية المستخدمة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام بيانات كمية من الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة الاستثمار، ومؤشرات البنك الدولي.

نقدي للمنهجية: 🔍

المنهج مناسب نوعاً ما، لكنه يفتقر إلى العمق الميداني.
كان من الممكن تعزيز قوة الدراسة باستخدام منهج مختلط يجمع بين البيانات الإحصائية والتحليل النوعي (مثل مقابلات مع خبراء اقتصاديين).
كما أن الاعتماد الكامل على تقارير حكومية قد يعكس تفاوتاً رسمياً لا يتطابق دائماً مع الواقع الميداني.

5. أدوات الدراسة وتحليل البيانات:

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين تدفقات FDI والناتج المحلي غير النفطي، مع الإشارة إلى بعض المؤشرات الفرعية.

تحليلي النقدي: 

رغم دقة الأداة، إلا أن الباحث لم يناقش بشكل كافٍ التأثيرات غير الاقتصادية مثل التأثيرات الاجتماعية أو على المشروعات الصغيرة. كما لم يشر إلى توزيع الاستثمارات جغرافيًا داخل المملكة، مما يثير تساؤلات حول العدالة الاقتصادية بين المناطق.

6. النتائج:

خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي أسهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة 8% خلال الفترة المدروسة، لكنه أثر على نمو بعض القطاعات المحلية (مثل الصناعات الصغيرة).

🔍 **تعليقي الأكاديمي:**

النتائج تُظهر ازدواجية الأثر (إيجابي وسلبي)، لكنها لم تُحلل الأسباب وراء التأثير السلبي. كما أنها لم تفسر العلاقة بين السياسات والنتائج، وهذا يُعدّ نقطة ضعف جوهرية.

7. التوصيات:

أوصت الدراسة بضرورة:

- إعادة تقييم أولويات القطاعات المفتوحة للاستثمار الأجنبي.
- وضع ضوابط تحمي الشركات الصغيرة.
- تنمية المحتوى المحلي الموازي.

وجهة نظري: 

التوصيات جيدة، لكن ينقصها التطبيق العملي. لم توضح كيف يمكن تحقيق التوازن فعليًا. كما لم تقترح أي إطار رقابي واضح أو تشريعي لضمان الاستدامة.

8. نقاط القوة في الورقة:

- وضوح الإشكالية والمنهج المستخدم.
- استخدام بيانات رسمية ومحدثة.
- التوازن العام في عرض الإيجابيات والسلبيات.

9. نقاط الضعف:

- غياب التحليل النوعي.
- إغفال تأثير السياسات على العمالة المحلية.
- تركّز الدراسة على الاقتصاد الكلي دون المستوى المحلي أو القطاعي.
- غياب مقارنة مستقبلية أو تصورات استراتيجية.

10. ربط الدراسة بالسياق السعودي ورؤية 2030:

باعتباري باحثة سعودية في مرحلة الدكتوراه، أرى أن الدراسة تلامس فعليًا أحد أهم محاور رؤية 2030، لكنها تحتاج إلى توسيع أفقها ليشمل التحديات الاجتماعية والعدالة الاقتصادية.

الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يُقاس فقط بالعائدات الاقتصادية، بل يجب ربطه بمفاهيم مثل:

- تمكين رواد الأعمال المحليين
- حماية المشروعات الوطنية
- توازن الفرص بين المناطق

11. الخاتمة والتوصية النهائية

الورقة محل التحليل تسلط الضوء على قضية جوهرية في الاقتصاد السعودي، وتُقدّم بيانات واقعية مفيدة، لكنها تحتاج إلى منهجية أكثر تنوعاً وتحليلاً أعمق لارتباط السياسات بالواقع.

أوصي مستقبلاً أن تُدمج دراسات كهذه بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، لإنتاج تحليل شامل يمكن صانعي القرار من تقييم الأثر الحقيقي لسياسات الاستثمار الأجنبي على النمو المستدام والتوازن المحلي